العوامل المؤثرة في سياسية دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق

Factors Affecting the Policies of the Gulf Cooperation Council Countries Towards Iraq

م.د. صدام فليح حسن

Dr. Saddam Fleih Hassan

جامعة سامراء/ كلية التربية

: University of Samarra College: College of Education

E-mail: Saddam.f@uosamarra.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الرأي العام، النظام العالمي الجديد، العامل الأمني، العراق، مجلس التعاون الخليجي.

Keywords: Public Opinion, New World Order, Security Factor, Iraq, Gulf Cooperation Council (GCC).

الملخص

العوامل المتغيرة المؤثرة في سياسة مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق تتمثل في عدة جوانب.

أولًا: الرأي العام: في الدول يؤثر بشكل كبير في صنع القرار السياسي، حيث يُعبر عن توجهات الشعب تجاه قضايا معينة. في العراق، تأثير الأحزاب السياسية وتعددها أثر في سياسته الخارجية تجاه دول مجلس التعاون، مثلما حدث في احتجاجات ٢٠١٩ ضد تردي الأوضاع الاقتصادية والتدخلات الأجنبية.

ثانيًا: النظام العالمي الجديد: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أوجد نظامًا أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ما أثر على العلاقات الدولية. الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة أصبحت تهيمن على النظام الدولي، مما أثر في العلاقات بين دول الشرق الأوسط بشكل عام، ومنها العراق ودول الخليج، التي تأثرت بالضغوط الدولية على العراق والتجاذبات الإقليمية.

ثالثًا: العامل الأمني: كان له دور كبير في العلاقات بين دول المنطقة. الحروب والصراعات، خاصة الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية، أدت إلى تداعيات أمنية طويلة الأمد في المنطقة. دول الخليج والعراق تحمل أهمية استراتيجية بالنظر إلى مواردها النفطية والممرات المائية الحيوية. تطور الإرهاب بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ دفع إلى تحالفات إقليمية ودولية لمكافحة الإرهاب. كما أن التحالفات الأمنية مع الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية لم تشمل العراق وإيران، مما زاد من عدم الاستقرار الإقليمي.

بناءً على ذلك، تظل الأوضاع الأمنية والسياسات الدولية المتغيرة من العوامل الأساسية التي تؤثر في سياسة العراق تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، مما يجعل العلاقات بينهما معقدة ومتأثرة بالعوامل الخارجية.

Abstract

The changing factors influencing the Gulf Cooperation Council's (GCC) policy toward Iraq can be seen in several aspects.

First: Public opinion in these countries significantly impacts political decision-making, as it reflects the public's views on certain issues. In Iraq, the influence of political parties and their diversity have affected its foreign policy toward the GCC countries, as seen during the 2019 protests against economic decline and foreign interventions.

Second: The new global order: Following the collapse of the Soviet Union, a unipolar system led by the United States emerged, affecting international relations. Major powers such as the United States began to dominate the international system, which in turn impacted relations between Middle Eastern countries, including Iraq and the Gulf states, which were affected by international pressure on Iraq and regional rivalries.

Third: The security factor: This has played a significant role in the relationships between countries in the region. Wars and conflicts, especially the Iran-Iraq War and the Gulf War, led to long-term security repercussions in the region. The Gulf states and Iraq hold strategic importance due to their oil resources and vital waterways. The rise of terrorism after the September 11, 2001 attacks led to regional and international alliances aimed at counterterrorism. Additionally, security alliances with the United States after the Gulf War did not include Iraq and Iran, which further increased regional instability.

Based on this, security situations and changing international policies remain fundamental factors that affect Iraq's relations with the GCC countries, making the relationship complex and influenced by external factors.

المقدمة

شـــهدت العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي تقلبات متعددة على مر العقود، تأثرت بجملة من العوامل الجغرافية، الديموغرافية، الاقتصـــادية، والدينية، فضـــلاً عن المسـتجدات الدولية والإقليمية. وقد أصـبحت السـياسـة التي تنتهجها دول مجلس التعاون تجاه العراق نتاجًا لتفاعل معقد بين عوامل دائمة، ترتبط ببنية المنطقة ومكوناتها الاستراتيجية، وعوامل متغيرة تفرضـها التحولات السـياسـية والأمنية والاقتصـادية المتسـارعة. ومن أبرز تلك المتغيرات: دور الرأي العام في صـــناعة القرار، والنظام العالمي الجديد الذي تشـــكل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى الاعتبارات الأمنية التي ازدادت حدة بعد الحروب الإقليمية وأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وتكمن أهمية هذا البحث في تسـليط الضـوء على مختلف هذه العوامل، وتفكيك مدى تأثيرها في توجيه سـياسـات دول الخليج تجاه العراق، سـعيًا لفهم تعقيدات هذه العلاقة والظروف التي تحكمها، بما يُمكّن من اسـتشـراف مسـتقبل التعاون أو التوتر في هذا الإطار. وانطلاقًا من ذلك، ينقسم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين: المبحث الأول: العوامل الدائمة المؤثرة في سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق

المطلب الأول: المقومات الجيواستراتيجية

أولاً: الموقع الجغرافي

ثانياً: العامل السكاني

المطلب الثاني: العامل الديني والأيديولوجي

أولاً: العامل الديني

ثانياً: العامل الأيدولوجي

المطلب الثالث: العامل الاقتصادي

أما المبحث الثاني: العوامل المتغيرة المؤثرة في سياسة مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق

المطلب الأول: الرأي العام في الدولة ونظامها

المطلب الثاني: النظام العالمي الجديد

المطلب الثالث: العامل الأمني

مع خاتمة وذكر المصادر المستخدمة

الفصل الأول

العوامل المؤثرة في سياسية دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق

تحتل العلاقات العراقية – الخليجية أهمية متزايدة؛ لكونها تصب في مجال الأمن والاستقرار لمصلحة العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عمّا تتمتع به منطقة الخليج العربي من أهمية سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية، لاسيما أنها تتعرض اليوم إلى تحديات داخلية وخارجية تزايدت مع تداعيات الربيع العربي التي هددت الأمن والاستقرار في دول عربية عدة، والتي انعكست تأثيراتها في منطقة الخليج العربي، وترافقت مع تنامي مخاطر الإرهاب والعنف في المنطقة (مجيد، ٢٠١٢، ص ١٣٣).

وأدت التطورات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣م) وتداعياتها الداخلية والخارجية إلى أن تكون لها تأثيرات في علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي، والتي ترتبط معها بمشتركات تاريخية وجغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية مع العراق، وقد تعرضت العلاقة بين الطرفين لسلسلة من العوامل التي تؤثر في اتجاهاتها إذ إنها لا يمكن استكشافها، أو تحليل متغيراتها إلا من خلال رصد ودراسة أبرز العوامل المؤثرة عليها، لأن هذه العوامل يمكن أن تشكل قوة دافعة لتلك العلاقة لاسيما أنها تتوزع على المتغيرات الدائمة والمتغيرة والمؤثرة على العلاقات بين الطرفين(العبيدي، ٢٠١٥، ص ٢٣٨) .

فتتشكل العوامل الدائمة عاملاً مؤثراً في العلاقة بين الطرفين إذ تتوزع هذه العوامل الدائمة بين الموقع الجغرافي والسكان للطرفين والنسيج الاجتماعي والديني، والحراك الداخلي، والنسق العقيدي، وطبيعة النظام السياسي. أما العوامل المتغيرة فيمكن الإشارة إليها كالمتغير الإيراني، وكل ما يخص البرنامج النووي الإيراني، وسياستها الخارجية في المنطقة، وخصوصاً في سوريا والعراق، والعامل الإسرائيلي وأثره في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي؛ لذلك شهدت العلاقات بين الطرفين خلال العقدين المنصرمين العديد من المتغيرات، والتي انعكست بشكل مباشر على طبيعة مسارها، وعلى مجمل مجالاتها بما في ذلك المجال الاقتصادي والسياسي، وهذا المتغيرات والمؤثرات منها عوامل دائمة، ومنها عوامل متغيرة.

وسوف نبحث في هذا الفصل هذه العوامل من خلال المبحثين الآتيين.

المبحث الأول

العوامل الدائمة المؤثرة في سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق

إن الحديث عن العلاقات العراقية – الخليجية يشكل في الواقع امتداداً لتلك العلاقة التي بدأت حتى قبل تأسيس الدولة العراقية، فالصلات والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، واستمرت تلك العلاقات بالنمو حتى مع تشكيل

الكيانات السـياسـية التي أفرزتها سـنوات ما بعد السـيطرة الاسـتعمارية على الوطن العربي، وما ترتب على ذلك من تقسـيمه إلى دويلات بموجب اتفاقيات ومعاهدات عقدت بين الدول الاستعمارية (الأسدي، ٢٠١٥، ص ٦٦).

وعلى مدى عقود طويلة مثّل العراق محوراً أسـاسـياً وفاعلاً في محيطه الإقليمي والعربي على حد سواء، وهذا ما جعله موضوع اهتمام دولي، تقاطعت فيه المشاريع الكبرى، وبنيت عليه الرهانات المتفاوتة، التي تغيرت بتغير اللاعبين محلياً وإقليمياً (مجيد، ٢٠١٢، ص ١٣٥).

ويعد العراق بصفته أحد دول المنطقة التي ظلت علاقته بالدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، قائمة على أساس تحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب بين جميع الاطراف، وهذا الهدف – في الحقيقـة– ولد منذ ولادة الدولة العراقية، إذ أن الملاحظ على السياسة الخارجيـــة العراقية منذ العهد الملكي، أنها كانت قائمة على أخذ زمام المبادرة والقيادة لقـــضـايا الامة العربية بشـكل عام؛ ولذلك نرى أن العراق وفي مناسـبات عدة كان يحتل موقع الزعامة في الدفاع عن أمن واستقرار النظام الإقليمي العربي بشكل عام، والنظام الخليجي بشكل خاص، إلا أن هذه العلاقات والسـياسـة الخارجية تأثرت بالعديد من العوامل الدائمة المؤثرة في السياسة والعلاقة بين الطرفين(شلاش & عبد الحسين، ٢٠١٧، ص ١٤) .

وسيتم البحث هذه العوامل من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

المقومات الجيواستراتيجية

إن دراســـة العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق له تأثير كبير في الإقليم وفي السـياسـة الخارجية لكلاهما، وهذ ناجم عن موقع ومكانة الطرفين، وما لهذا الموقع والمكانة من تأثير في دول المنطقة، لا سـيما وإن الازمات السـياسـية والأمنية التي مر بها العراق لن تقتصـــر على داخله فقط، بل أن تداعياتها تمتد لدول المنطقة، وإن العراق ودول مجلس التعاون دول متجاورة، إذ عبرت دول مجلس التعاون الخليجي في الكثير من المناســبات عن قلقها إزاء عدم الاســتقرار في العراق، وما له من تأثير في الامن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي، ولهذا هناك العديد من العوامل والمقومات التي تمتلكها العراق تؤثر في ســياســة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق(الأسدي، ٢٠١٥، ص ٦٨)، وهذه العوامل هي على النحو الآتي:

أولاً: الموقع الجغرافي

لا شـــك أن الحديث عن الموقع الجغرافي للعراق يفرض علينا تحديد الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج التي تطل عليها دول مجلس التعاون الخليجي الســتة، وعليه فيقع الخليج بين دائرتي عرض (١٦ و٣١) درجة شـــمالاً، ويظهر هذا الموقع أن للخليج قوة جيدة اســتراتيجية

كبيرة؛ كونه أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي منذ سنين طويلة، ويعد الخليج حالياً من الخلجان الدولية، أي جزءاً من أعالي البحار، وتكون للســـفن حرية المرور فيه ما عدا الجزء الذي يخضع للاختصاص الإقليمي للدول الساحلية المطلة على الخليج (العجمي، ٢٠٠٦، ص ٤٧) .

وقد امتد الخليج العربي (ياســـين، ٢٠١٧، ص ٤٩) جغرافياً من مدخله في خليج عُمان عبر مضـيق هرمز مسـافة (٥٠٠) ميل من شـبه جزيرة مسـندم حتى شـط العرب، ويبلغ أقصـى عرض للخليج (٣٠٠) ميل، ويكون عميقاً قرب الجانب الإيراني عادة، ولكن بالنسـبة إلى مضـيق هرمز فإن العمق في الجانب العربي أكبر منه في الجانب الإيراني، والخليج بحر شـبه مغلق أدى تكوينه الجيولوجي إلى وجود العشـرات من الجزر الصـغيرة المتناثرة (مجيد، ٢٠١٢، ص ١٤٠). ومن هذا نجد أنه بالإضـــافة إلى أهمية هذه الجزر عســـكرياً فإن "وجود مخرج واحد للخليج وهو مضـــيق هرمز كانت له فائدة اســـتراتيجية كبيرة، إذ زادت هذه البوابة الوحيدة للمنطقة من أهمية الخليج، وجعلت المنطقة المحيطة بهرمز من أكثر مناطق العالم أهمية"(الزبيدي، ٢٠١٨، ص ١١٢).

ومن جانب آخر اعتبرت بعض الدراســات: منطقة الخليج من الناحية الجغرافية مفصــلاً استراتيجياً في علاقات الصـراع بين الشـرق والغرب، فهي مركز خمس دوائر متصـل بعضـها مع بعض وهي الجزيرة العربية، والمشـرق، والوطن العربي، والشـرق الأوسـط، والمحيط الهندي، كما أنها تقع على محور طرق المواصلات البحرية، والجوية بين أوربا، والشرق الأوسط، وغرب آسيا، وجنوب شرق آسيا، ولا يبعد في الوقت نفسـه كثيراً عن الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي سابقاً الذي يفصـله الخليج من الوصـول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي، وبالتالي إمكانية وصـوله إلى بحر العرب والقرن الأفريقي(الزيدي، ٢٠١٦، ص ٢١١) .

ونظراً للموقع الاســتراتيجي للخليج "لم توجد دولة حاولت أن تكون لها ســيادة عالمية إلا واهتمت بالخليج، نظراً إلى أن خصـوصـية هذا الموقع جعلته بمثابة قلب الشـرق الأوسـط، فعبر الفرات تسـتطيع الوصـول إلى البحر المتوسـط وعبر دجلة وتركيا تصـل إلى البحر الأسـود وعبر إيران إلى بحر الجزر ثم روسيا أو أفغانستان"(العجمي، ٢٠٠٦، ص ٨٨).

وعليه فتصـل بعض الدراسات إلى حقيقة مهمة تكشف سبب التنافس الدولي للسيطرة أو على الأقل الهيمنة عليه؛ إذ يعود السبب إلى أن الخليج يقع في حوض ضـحل يمسك بزمام ثلثي الاحتياطي النفطي المؤكد للعالم، وبدون هذه الحقيقة فإن الخليج لا يقدم إلا مصـــالح محددة لأي شعب آخر عدا شعبه الذي يستقر على شواطئه، فبسبب ثروته النفطية، أصبح منطقة ذات أهمية

دولية متعاظمة وقد ترتب على هذه الحقيقة اهتمام بالمنطقة، وبشـعبها فاق الصـورة التي كانت قائمة من قبل (صالح & الكبيسي، ١٩٨٤، ص ١٣).

وعلى ذلك تعد المعطيات الجغرافية إحدى أهم المداخل الأسـاسـية عند دراسـة السـياسـة الخارجية لأية دولة؛ لأن هذه المعطيات تعد بمثابة الإطار الذي تستمد منه السـياسـة الخارجية دوافعها، وينبع تأثير المتغير الجغرافي من خلال العلاقة المتداخلة التي تربط صـناع القرار ببيئته الجغرافية (عمران، ١٩٩٨، ص ١٠٠).

وبـالنسـبـة للموقع الجغرافي للعراق ودول مجلس التعـاون المتميز في الخليج العربي واتصـاله ببلاد الشـام جعل العامل الجغرافي يسـهم في تحديد أولويات السـياسـة لتلك الدول؛ لأن وجودهم في هذه المنطقة الجغرافية المثقلة بالأزمات السـياسـية والتوترات الأمنية انعكس على سياسة تلك الدول الخارجية وتحالفاتها الإقليمية (الزيدي، ٢٠١٦، ص ١٢٥).

وتعد معطيات الجغرافية السـياسـية من المقومات التي تصـنع خصـائص الدولة أو الأقاليم التي تتأثر بها الوحدات السـياسـية، وتتحدد أهميتها سـواء بالنسـبة لكيانها الذاتي من ناحية، ولعلاقتها التفاعلية مع الوحدات السـياسـية الأخرى من ناحية أخرى، وهنا يظهر لنا أهمية دراسـة الجغرافية والموقع الجغرافي للخليج العربي الذي يعد نموذجاً واضـحاً في العالم من حيث تأثير العامل الجغرافي على المجتمع والاقتصـاد والسـياسـة(غازي، ١٩٩٩، ص ٥٨) ، ومن المؤكد وجود علاقة وثيقة بين البعد الجغرافي والسياسة الخارجية للدولة وتطورها، وقد حاول العلماء الربط بين المتغير الجغرافي وسـياسـة الدولة، فظهرت نظريات الجغرافية السـياسـية التي أثرت في عملية صنع القرار والسياسة الخارجية لعدد كبير من الدول، إذ تؤثر الجغرافية على السياسة الخارجية للعراق بشكل مباشـر، فالقرب من الدول الست يحدد صـنع واتخاذ القرار داخل منظومة صـنع القرار العراقية، فقرب العراق من دول كبيرة ومؤثرة مثل تركيا وإيران والسعودية لها استراتيجيات وايديولوجيات خاصـة ترغب في فرضـها على الدول القريبة لاسيما الأصـغر؛ لذا فصـانع القرار العراقي لابد أن يأخذ عامل القرب الجغرافي بنظر الاعتبار عند صـناعة القرار، فالسـياسـة الخارجية العراقية مبنية بشكل أساس على التعامل مع هذه الدول، وكذلك الدول الأخرى الأصغر حجماً ونفوذاً مثل: سوريا والأردن والكويت، لها أيضاً تأثير في السياسة الخارجية العراقية لاسيما أن بعضـها يتعامل بشكل نشط تجاري مع العراق، وبطبيعة الحال فأن لتلك الدول تأثيراً مباشراً على السياسة الخارجية العراقية لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والسياسة والعسكرية، غالباً ما تكون العلاقات إيجابية بين العراق ودول الجوار أحيانا وقد يشوب العلاقات بينهم نوع من التوتر والعداء في أحيان أخرى(الزبيدي، ٢٠١٨، ص ١١٢) .

ثانياً: العامل السكاني

يعد العامل السكاني من المؤثرات الهامة في السياسة الخارجية للدولة، إذ يمثل عاملاً إيجابيا داعما لسياسة الدولة الخارجية كالصين والهند، ويمكن توظيف طاقات السكان كأيادي عاملة وعقول في مختلف ميادين العمل والدفاع، وقد يكون العامل السكاني سلبياً، إذا زاد عدد السكان أو قلّ عن العدد الطبيعي، فمصر تعاني من الزيادة السكانية إذ تعجز الدولة عن توفير السكن والوظائف والغذاء المناسب للأعداد الكبيرة المتزايدة، في حين تعاني أوروبا مثل: ألمانيا وبريطانيا وفرنسا من تناقص في أعداد السكان بمرور الزمن، ويعد ذلك تهديداً حقيقياً للغرب(باركي، ٢٠١٦، ص ٩٥) .

وتمثل التركيبة السكانية للخليج العربي سبباً واضحاً لتنامي العلاقات مع العراق، حيث أن العادات والتقاليد المتشابه إلى حد ما مع جيرانه دول الخليج العربي، تعد مصدراً مهماً للتقارب بين الدول، إن التركيبة السكانية لها تأثير على السياسة الخارجية، والتكوين العام للقوة، فإن الدولة التي تتمتع بعدد كبير من السكان تكون قادرة على توجيه سكانها كمورد بشري لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فالعراق يمتلك ثروة بشرية متميزة كمّا ونوعاً(محبوب، ٢٠١٥، ص ٨٨) ، مما أدى إلى تبادل الخبرات بين الدول وخاصة مع قطر والأمارات العربية المتحدة.

المطلب الثاني

العامل الديني والأيديولوجي

من خلال هذا المطلب سيتم البحث في دور العوامل الدينية والأيديولوجية كعوامل ثابتة ومؤثرة في السياسية الخارجية لأي دولة، وهي على النحو الآتي:

أولاً: العامل الديني

للعامل الديني تأثير بالغ على السياسة الخارجية للدولة، فالدول ذات الديانة الإسلامية تختلف سياستها عن الدول ذات الديانات المسيحية واليهودية والديانات المختلفة الأخرى، إذ يراعي صانعو قرار السياسة الخارجية طبيعة دين الدولة والتقيد بعدد من المحاذير والمحرمات وصياغة سياسة خارجية تتناسب مع مبادئ وتوجهات الدين واحترام التوجهات الدينية للشعوب والحكومات، مما يؤثر بصورة مباشرة في السياسة الخارجية للدولة(الحسن، ٢٠٠٥، ص ٧٩) ، ويعد العراق أنموذجاً ومثالا واضحاً في أثر الدين على السياسة الخارجية والداخلية فقد لعب دوراً في الأحداث التي شهدها البلد منذ تأسيس الدولة العراقية ولغاية اللحظة(محبوب، ٢٠١٥، ص ٩٨) .

إذ أكدت الدراسات والأبحاث السياسية أن للدين أثرا في عملية صنع القرار السياسي والسياسات الدولية، وإن كان غير معلن، لكنه ملموس في أغلب القرارات السياسية التي يتخذها

صـــانعو القرار في مختلف دول العالم، إذ يُعد الدين من أبرز العوامل المؤثرة في الســياســة الخارجية، وعنصـراً فاعلاً ومؤثراً في تشـكيل السـياسـة الخارجية، إذ أكد عدد من المفكرين أن مكانة الدين سوف تبدأ بالتلاشي شيئاً فشيئاً خلال القرن الحادي والعشرين لاسيما بعد التطورات السـريعة والنوعية التي شـهدها العالم ككل، إلا أن ما حدث كان العكس تماما إذ أصـبح الدين عاملا بالغ الأهمية في سير الأحداث العالمية، وصـنع القرار السياسـي ومؤثراً، بصـورة مباشـرة في السياسة الخارجية للدول العظمى والصغرى على حدٍّ سواء(غليون، ٢٠٠٤، ص ١٢) .

وقد تكون الثورة الإيرانية عام(١٩٧٩م)، أبرز من أعاد دور الدين إلى العملية السياسية أيضـاً، وأصـبحت السـياسـة الخارجية الإيرانية سـياسـة تابعة للدين بالدرجة الأسـاس في جميع الاتجاهات الفكرية والعقائدية والدبلوماســية مما أدى إلى ايقاظ النزعة الدينية لدى الكثير من الدول المجاورة والبعيدة لإيران، كما أصــبحت الســعودية لاعباً أســاســياً دينياً جديداً في الشــرق الأوســط، إذ أن العامل الديني أثر في توجيه الســياســة الخارجية لتلك الدول، وفي علاقاتها مع الدول المجاورة لها (الزيدي، ٢٠١٦، ص ١٤٠).

والعراق يضـــم العديد من الديانات والطوائف منذ القدم من شـــماله إلى جنوبه، يهود ومسيحيين ومسلمين وصابئة وايزيديين، وكل ديانة تنقسم بدورها إلى عدد من المذاهب والطوائف، ويعيش أصـحاب هذه الديانات المختلفة على أرض واحدة وتجمعهم قواسـم مشـتركة عدة أهمها: الأرض والعادات والتقاليد والأعراف وغيرها من العوامل المشـتركة وأثرت الديانات الموجودة في العراق على السياسة الخارجية العراقية بشكل واضح، ويعد الدين (غليون، ٢٠٠٤، ص ١٤).

إن البدايات الأولى لتأثير المرجعيات الدينية العراقية ظهر في نهاية القرن التاسـع عشـر متمثلا بالفتوى التي أصـدرها السيد (محمد حسن الشيرازي) في مدينة سامراء لتحريم امتياز التبغ فكان لهذه الفتوى الدور الأســـاس في التخلص من الأزمة إذ تم بموجبها عدم تحقيق المصـــالح البريطانية في العراق (صاغية، ١٩٨٩، ص ١٤٢).

ويعد الدين الإســـلامي هو مصـــدر لتقارب العلاقات العراقية- الخليجية في كثير من الأوقات، إذ أن وحدة الدين تعد من أسـباب تقارب الشـعوب، وعلى الرغم من ذلك فإنه بالنسـبة للبعد الديني في العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي فإنه لا توجد إشـارات مباشـرة عن دوره في التـأثير، وفي نفس الوقت لا يوجد نفي لتـأثيره بـالمطلق، ويعبر عنـه بطريقـة غير مباشرة من خلال الإشارة إلى البنية المجتمعية في دول الخليج العربي.

ثانياً: العامل الأيدولوجي

تعرف الايدلوجيا: بأنها النسق الكلي للأفكار والمعتقدات والاتجاهات العامة الكامنة في أنماط سـلوكية معينة، وهي تسـاعد على تفسـير الأسـس الأخلاقية للفعل الواقعي، وتعمل على

توجيهه، وللنسق القدرة على تبرير السلوك الشخصي وإضفاء المشروعية على النظام القائم والدفاع عنه، فضلا عن أن الأيديولوجيا للتغير أصبحت نسقا قابلاً للتغير استجابة للتغيرات الراهنة والمتوقعة، سواء كانت على المستوى المحلي أو العالمي (عبيد، ٢٠٠٧، ص ٣٢٧).

وتعرف أيضا: بأنها مجموعة من الأفكار والتوجهات والاعتقادات التي تؤمن بها كل دولة. وتعد الأيديولوجيا المحرك الأول للعديد من السياسات، والدافع الأكثر أهمية للسياسة الخارجية للدول، فالولايات المتحدة تمتلك أيديولوجيا خاصة بها تختلف عن روسيا وعن باقي دول أوروبا، إيران تمتلك أيديولوجيا تختلف عن جارتها تركيا، والأخيرة تختلف عن أيديولوجيا الصين، والسعودية ودول الخليج تمتلك أيديولوجيا هي الأخرى تختلف عن تلك الدول وهكذا، فكل دولة لها أفكار ومعتقدات مختلفة تقوم بتحديد العديد من السياسات الداخلية والخارجية على حد سواء، وفي أنموذج العراق فهو يمتلك أيديولوجيا خاصة مع ذلك تحاول عدة دول فرض أيديولوجيتها على العراق وهذه هي الإشكالية الكبرى التي تواجهها الدول، إذ أن صراع الأيديولوجيات موجود منذ القدم فكل دولة تهدف إلى فرض سيطرتها وأيديولوجيتها ومعتقداتها على الدول الأخرى لاسيما الأضعف، والعراق دولة لها أيديولوجية خاصة(حسين، ٢٠١٩، ص ١١٧) .

فالعراق كبلد نمت فيه عدد غير قليل من الحضارات ووجدت على أرضه العديد من الديانات السماوية وغير السماوية كاليهودية والمسيحية والإسلامية والمندائية والايزيدية، هذه الديانات أثرت بشكل مباشر على أيديولوجيا العراق القائمة على تقبل واحترام تعدد الديانات، مع ذلك فقد تعرضت بعض الديانات إلى الاقصاء والمضايقات من قبل ايديولوجيات أخرى دخيلة على المجتمع العراقي (حاتم، ٢٠٠٧، ص ٦٢).

كما أن البداوة(العشائرية) جزء من المجتمع العراقي لا يمكن إنكاره، فهو جزء موجود جنبا إلى جنب مع الحضارة التي تمتعت بها بلاد ما بين النهرين خلال حقبة زمنية سابقة، فقد أضافت البداوة مفاهيم وصفات مجتمعية إيجابية وسلبية أثرت بشكل مباشر على أيديولوجيا الدولة والمجتمع، وأثرت في السياسة الداخلية والخارجية وعملية صنع القرار (الزيدي، ٢٠١٦، ص ١٤٤).

إضافة إلى القومية العربية والإسلامية والتي تشكل عاملا مشتركا مع دول مجلس التعاون؛ لذلك نجد أن العوامل الأيديولوجية بين الطرفين كان لها أثر كبير في تشكيل العلاقات بين الطرفين، وكذلك تأثير في السياسة الخارجية لكلا الطرفين.

شكل التنافس بين الزعامات السياسية لأتباع المذهبين الإسلاميين الرئيسين في العراق محور الصراع السياسي في الدولة منذ سقوط النظام السابق في العام ٢٠٠٣. إذ

يعـد النظـام السياسـي العراقـي الحـالي نتـاج تجربـة سياسـية دوليـة، إذ أسـهمت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والـدول المتحالفـة معهـا فـي إقامـة أسسـه، فبـدلاً مـن المضـي بتغييـر النظـام السياسـي السـابق جـرى التوجـه إلـى تشـكيل أوصـال الدولـة علـى أسـس ضـعيفة، وتقـويض مؤسسـاتها كـالجيش والأجهـزة الأمنيـة وبعـض الـوزارات، لـذلك أمسـت هـذه الدولـة كيانـاً ضـعيفاً علـى الصـعد السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والأمنيـة كافـةً ((نـواف، ٢٠١٦، ص ١٥٨-١٥٩)).

وفشـلت النخـب السياسـية العراقيـة فـي تطـوير حكـم شـامل للجميـع، وتعـززت الانقسـامات الداخليـة بسـبب تـداعيات الربيـع العربـي، وبصـفة خاصـة تـأثيرات الأعمـال الإرهابيـة ضـد النظـام السـوري وسـقوط جـزء كبيـر مـن الأراضـي السـورية بيـد هـذه المجـاميع وتعزيـز المذهبيـة العـابرة للحـدود الوطنيـة وهجـرة الكثيـر مـن المـواطنين بسـبب هـذه الأعمـال، التـي امتـدت آثارهـا للعـراق، خاصـة مـع ظهـور الجماعـات الإرهابيـة التـي تشـكلت فـي سـوريا وامتـدت إلـى العـراق، ممـا سـبب ذلـك إحـدى العقبـات التـي تقـف حـائلاً أمام التجانس الاجتماعي العراقي (مهدي، ٢٠٠٩، ص ١٨).

وكـان للبعـد الـديني والأيـدولوجي أثـر كبيـر فـي العلاقـات العراقيـة – الخليجيـة، خاصـة وأن المجتمـع العراقـي يعـد مـن المجتمعـات المتعاقـدة والمتشـابكة ويتميـز بعلاقـات يشـوبها تـوتر كبيـر وخطيـر، وبـالأخص التعـدد المـذهبي أي البعـد الـديني بشـكل عـام، فمضـوع الـدين بشـكل عـام والمـذهب بشـكل خـاص هـو مـن الموضـوعات الحساسـة التـي تخلـق حالـة مـن النفـور بـين مـن يتعـارض معهـا أو يحـاول أن يحاربهـا علـى مـر العصـور والأزمنـة (نـواف، ٢٠١٦، ص ١٦٠).

والمذهبيـة بمعناهـا العقائـدي مشـكلة بحـد ذاتهـا، إذا مـا تـم النظـر إليهـا فـي حـدود التنـوع التعـدد المـذهبي فـي إطـار الإسـلام والـوطن، لكنهـا تصـبح مشـكلة خطيـرة حـين تتحـول إلـى نظـام سياسـي يلغـي أو يضـعف الهويـة الوطنيـة، ويقـوم علـى أسـاس المحاصصـة، مـن دون اعتبـار لمفهـومي المواطنـة والشـراكة وحقوقهمـا وواجباتهمـا (رشـيد، ٢٠١٦، ص ٢٣٠).

وفـي العـراق بـدلاً مـن اسـتغلال التوزيـع المـذهبي والعرقـي كعنصـر قـوة بـل تـم إخضـاعه لظـروف سياسـية اسـتغلت مـن قبـل الـبعض لتحقيـق مصـالحهم الخاصـة علـى حسـاب مصـلحة البلـد، وعلـى الـرغم مـن التحـذيرات مـن الانتمـاءات المذهبيـة داخـل النسـيج الاجتمـاعي العراقـي، كونهـا أزمـة ذات خطـر كبيـر وتجاهلهـا أخطـر، خاصـة وأن الاخـتلاف الفكـري الأيـديولوجي بـين فئـات المجتمـع الواحـد مـن أسـباب الرئيسـية فـي تفكـك

المجتمع فيما لو استغل بشكل سلبي، ولعل أبرز مثال على ذلك ما حصل من مجازر واحداث مذهبية فتكت بالشعب العراقي بعد عام ٢٠٠٦، والاقتتال الذي دار في مناطق عدة من تصفيات وثارات ومشاحنات نتيجة الشحن الطائفي وعملية تسيسه الممنهج من قبل جهات وأطراف راحت تدفع بهذا الاتجاه لغايات ومآرب متعدة(موسى، ٢٠٠٩، ص ١١١-١١٢) .

وكان للبعد الديني والايديولوجي أثر كبير في علاقاتها الخارجية بالدول المجاورة، خاصة أن الأوضاع العراقية وأزماتها لها امتداداتها الإقليمية والدولية، سواء بسبب الوضع والمكانة الاستراتيجية التي يحتلها العراق داخل الإقليم، أم بسبب الارتباطات الدينية والمذهبية والقومية العابرة للحدود مع دول الجوار، والتي لها تأثير متبادل، والتي تتمثل في التدخلات التي تقوم بها بعض الدول في الوضع العراقي بهدف التأثير، او حتى تغيير نتائج أي عملية مصالحة تكون عامل مساعد في استقرار الوضع العراقي الداخلي، كما هو عليه الأمر بالاتهامات الموجهة إلى إيران بأنها تسعى لمد نفوذها في العراق وتحاول السيطرة عليه على حساب الجوار العربي، أو الاتهامات الموجهة إلى بعض دول الجوار العربي بأنها تؤوي وتساعد جماعات المقاومة المسلحة، او انها تغض النظر عن تسلل الجماعات الإرهابية إلى العراق(أحمد، ٢٠١١، ص ١١) .

وعلى ذلك كان للعامل الديني والايديولوجي أثر هام في العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في ظل امتلاك الأطراف الإقليمية ولا سيما السعودية والكويت وإيران وتركيا وغيرها، مشاريع متعارضة حول مستقبل العراق، خاصة وأن الحياة الدينية قد أحدثت نزاعاً واضطهاداً على مر العصور السابقة ولغاية الوقت الحاضر، فالخط الفاصل ما بين الدين والسياسة في العراق ضيق جداً، كما أن العديد ممن حكموا العراق لم يترددوا عن استخدام الدين والمذهب كأيديولوجية سياسية شعبية، إضافة لذلك فإن تعالي المذهبية الدينية على الحدود السياسية كان سبباً في تضارب الولاءات والتدخل السياسي باسم حماية المذاهب الدينية(رشيد، ٢٠١٦، ص ٢٣٥) .

ومما سبق يرى الباحث أن هذا التأثير الخارجي الذي لعبته دول الجوار الإقليمي وبالأخص دول الخليج العربي كلاً بحسب الظرف الذي يؤثر فيه يعكس مدى الارتباط المذهبي العقائدي الذي يحكم المشهد السياسي الداخلي للعراق، في مؤشر

سـلبي علـى مـدى ارتبـاط جهـود الوفـاق والمصـالحة بالـدور الـذي تؤديـه هـذه الـدول مجتمعه.

المطلب الثالث

العامل الاقتصادي

يلعب العامل الاقتصـادي دورًا مركزيًّا في عملية صـنع القرارات السـياسـية، وخاصـة في الوقت الحاضـر، فالعوامل الاقتصـادية لها دور كبير في عملية صـنع القرار الخارجي، وسـلوك صانع القرار في السياسة الخارجية؛ وذلك لأن تنفيذ سياسات الدول يتطلب توافر موارد اقتصادية كبيرة؛ لأن الإمكانات الاقتصـادية الجيدة تؤثر بشـكل مباشـر في إمكانات الدولة السـياسـية والعسكرية، كما أن الموارد الجيدة تحدد قدرة الدولة على الدخول في سباقات التسلح ذات التكاليف الباهظة، والتبادل التجاري، أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات(إسماعيل، ٢٠١٠، ص ١٣).

لذلك فإذا كانت الموارد الاقتصادية جيده فإنها تعطي لصانع القرار حرية الحركة والمرونة في مجال السياسة الدولية سواء في ظروف الحروب أو السلم، فالدول التي تُعاني من ندرة الموارد لن تستطيع أن تؤدي دور الدولة الكبرى؛ لذلك فإن الدولة التي تتلقى مساعدات اقتصادية، وتكون إمكاناتها الاقتصـادية ضـعيفة لن يستطيع صـانع القرار فيها أن يتخذ القرار بمعزل عن الضـغوط الخارجية من قبل الدول التي تساعده اقتصادياً، فالقرار السياسي يفقد استقلاليته إذا كانت الدولة غير قادرة على مواجهة التحديات السياسية الخارجية؛ لأنها تعتمد على دول كبرى في الاستدانة والمساعدات الاقتصادية(آلموند، ١٩٩٨، ص ٣٨-٤٣) .

فالاقتصـاد هو المحرك الأساس للسـياسـة الخارجية والداخلية للدولة والعلاقات الدولية، وبهذا الشأن يطرح المفكر (روبرت دال فيرون) فكرة مفادها: أنه من الصـعوبة فصـل السـياسـة عن الاقتصاد فهما متلازمان أحدهما يكمل الآخر، فالسياسة في جوهرها هي الحكمة والتصرف الموزون؛ لتحقيق تطور المجتمع من خلال إدارة شـؤونه بشـكل يتماشـى مع متطلبات الفرد والمجتمع، أما الاقتصاد فهو الذي يحقق متطلبات الدولة والفرد المادية الأساسية، فالسياسة هي القدرة على التكيف مع الواقع وفنّ الممكن (دال، ٢٠١٠، ص ٣٣٦).

فنجد أن العراق على الرغم من أنه يُعد من الدول النفطية، ومن المفترض أن يكون من الدول الغنية، لكن الحقيقة تشـير إلى غير ذلك وفقا لتقارير الرصـد الاقتصـادي العالمي، فالبطالة المتزايدة وازمات السكن والغذاء والتعليم، وانخفاض المستوى المعيشي للمواطن العراقي، ووقوع جزء غير قليل من المواطنين تحت خط الفقر والمستوى المتدني من التعليم ، فبطبيعة الحال نجد أن تلك الأحوال تنعكس على السياسة الخارجية للدولة ويجبرها على اتباع سياسات معينة قد لا تكون ضـمن الخطط الاسـتراتيجية لها، لكنها مجبرة على اتباعها، أو الخضـوع لسـياسـات دول

عظمى وكبرى جرّاء الديون المتراكمة عليها والتي يصـــعب الخروج من طائلتها(اونتراوزلر، ٢٠١٦، ص ٣).

وقد كانت نزاعات النفط ولا تزال إحدى نقاط التجاذب الحاد والمستمر بين العراق وجيرانه في مجلس التعاون الخليجي، وقد كانت أحد الأسـباب المعلنة لتفجر أزمة (حرب الخليج الثانية)، ومنذ النصف الثاني من السبعينات، أخذ العراق على جيرانه اصطناعهم للتخمة النفطية وتسببهم تالياً في تدهور أسعار النفط، مما أدى بحسب التصريحات العراقية إلى إلحاق الأضرار المالية الفادحة بالعراق، بيد أن دول مجلس التعاون الخليجي تمسكت بإصرارها على رفض التصريحات العراقية، مشيرة إلى أن موقفها النفطي لا ينطلق من أي اعتبارات سياسية إلا أن الظاهر لم يكن كذلك، ومنذ مطلع الثمانينات وجهت بغداد اتهامات مباشـرة للرياض باسـتغلال ظروف الحرب العراقية– الإيرانية والتسبب في تخمة نفطية في الأسواق العالمية، مضاعفة بذلك الأضرار التي لحقت بالاقتصـاد العراقي، وتشـير إحصـائيات " أوبيك" إلى أن السـعودية تلقت عام ١٩٧٨ ما نسبته ٥٢ في المئة من عائدات النفط المشترك للعراق وإيران (إضافة إلى عائدها الأصلي)، أما الباقي فتوزع على العراق وإيران (٣١ في المئة لإيران و ١٧ في المئة للعراق)، وبحلول عام ١٩٧٩ تمكنت السـعودية من زيادة حصـتها إلى ٥٨ في المئة، ثم إلى ٧٢ في المئة بحلول عام ١٩٨٠، وعام ١٩٨١ بلغت حصـة السـعودية ٨٥ في المئة من عائدات النفط المشـتركة للبلدان الثلاثة (السـعودية، والعراق، وإيران) ثم عادت للانخفاض إلى ٧٥ في المئة عام ١٩٨٢ و ٦٤ في المئة عام ١٩٨٣ و ٦٢ في المئة عام ١٩٨٤(مرهون، ١٩٩٥، ص ٨٥) .

إذ أنه إثر أزمة النفط الحادة عام ١٩٨٦ وفي اجتماع عقدته " أوبيك" في بريوني في حزيران/ يونيو من ذلك العام، تم الإتفاق على تحديد سقف للإنتاج وتحديد حصص لكل عضو، ووضـــع ســـعر ملزم للجميع هو ١٨ دولاراً للبرميل، بيد أن العراق ما لبث أن اتهم دول الخليج العربي، وتحديداً السعودية والإمارات والكويت بخرق نظام الحصص بصورة متزايدة، ورأى العراق أن الدول الثلاث قامت بالضـغط المسـتمر داخل" أوبيك" بمختلف الوسـائل والذرائع لرفع سـقف الإنتاج، وصـرح القول أن هذه الدول كانت حتى بعد رفع سقف الإنتاج وإعادة توزيع الحصـص، لا تلتزم الحصص المرتفعة الجديدة التي كانت "أوبيك" تحددها، ورأت بغداد أن الوضع تطور إلى حرب إنتاج من قبل هذه الدول ضد بقية المنتجين، وأنه منذ عام ١٩٨٩ اشتد هذا الاتجاه، وأدت الكويت دوراً قيادياً فيه، حيث أكد وزير الخارجية العراقية آنذاك " ســـعدون حمادي" أن انهيار الأسعار الحاد ووصول سعر النفط إلى ٧ دولارات للبرميل أحياناً، قد أدى إلى إلحاق ضرر كبير بالعراق، ووضـع الأمور على حافة الانفجار، كما أشـار حمادي تفاصـيل جولات مكوكية قام بها بين الكويت والرياض وأبو ظبي لحل الأزمة مع هذه العواصـــم، وانتهت بعقد اجتماع لوزراء نفط

الدول الأربع في جدة في ١٠و ١١ تمور/ يوليو ١٩٩٠، وأن الاجتماع خرج ببيان جاء فيه" اتفق الوزراء على أن الأولوية يجب أن تعطى لتصحيح المسار السعودي بما يضمن إعادة سعر سلة نفط "أوبيك" إلى ما يزيد عن ١٨ دولاراً للبرميل، وذلك خلال الالتزام الدقيق والفعلي والفوري من قبل جميع الدول الأعضـاء في المنظمة وإبقاء سـقف الإنتاج المقرر في اتفاقية تشـرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ حتى يتم تصـاعد الأسـعار إلى مسـتوياتها المقبولة، إلا أنه وبعد أقل من أسـبوع على البيان المذكور، صـرح وزير النفط الكويتي في حينه رشـيد العميري، أنه يجب زيادة حصـة الكويت في الربع الأخير من السنه وأن اتفاق جدة صـالح لمدة شـهرين فقط(مرهون، ١٩٩٥، ص ١٩) .

وعليه فإن السياسات النفطية فيما يتعلق بالأسعار وحصص الانتاج سبباً لتردي العلاقات وبعداً من أبعاد المؤثرات السـالبة في مناخ العلاقات العراقية – الخليجية وأدت إلى حرب الخليج الثاني عام ١٩٩٠.

وقد شـهدت العلاقات العراقية – الخليجية خلال العقدين المنصـرمين العديد من المتغيرات، والتي انعكسـت بشـكل مباشـر على طبيعة مسـارها، وعلى مجمل مجالاتها، بما فيها المجال الاقتصـادي، إذ أنه بعد انقطاع العلاقات والذي اسـتمر منذ عام(١٩٩٠م) على خلفية احتلال الكويت بدأت هذه العلاقات تشـهد نوعاً من الانفتاح بعد عام (١٩٩٦م)؛ وذلك بعد توقيع العراق لمذكرة التفاهم مع منظمة الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء)، وتدرج تحسـن العلاقات حتى هجمات الحادي عشـر من (أيلول/ سـبتمبر ٢٠٠١م) في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصـبح دول الخليج العربي تحت ضـغط وتأثير توجهات السـياسـة الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي دفع بعض هذه الدول إلى دعم وتأييد الحرب على العراق عام(٢٠٠٣م)، مما انعكس سـلباً على العلاقات بين الجانبين ولا سـيما الاقتصـادية، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بدأت العلاقات تشهد انفتاحاً تدريجياً وخاصة في المجال الاقتصادي، وتعزز هذا الجانب بعد استئناف بعض دول الخليج العربي لعلاقاتها السياسية والاقتصادية، إذ تمثل بدخول العديد من الشـركات الخليجية بما فيها القطاع الخليجي الخاص إلى الأسـواق العراقية، ولا سـيما في المحافظات الجنوبية، إذ كانت الشـركات الكويتية في مقدمة الشـركات الخليجية، بعد قطيعة اسـتمرت لأكثر من ثلاثة عشـر عاماً، وكانت مجموعة شـركات (أكسـل) التجارية الكويتية في طليعة هذه الشـركات، حيث فازت بعقود اسـتثمارية في العراق في مجالات الصـحة والبيئة والإعمار(جلود، ٢٠٠٩، ص ٣) .

إلا أن العلاقات الاقتصـادية العراقية أخذت تنقطع بعد أحداث الربيع العربي ولا سـيما بعد دخول تنظيم عصـابات داعش عام(٢٠١٤م) في ظل متغيرات أمنية وسـياسـية داخلية

وخارجية تمثلت باستيلاء تنظيم داعش على عدد من المحافظات العراقية أهمها: نينوى وصلاح الدين والأنبار، الأمر الذي تبعه تحرك عربي وإقليمي ودولي ؛ لما يمثله من تهديدات أمنية لا يقتصر تأثيرها على العراق فحسب، بل له تداعيات متعددة على مختلف الدول كون تنظيم داعش من التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، وله امتدادات في الدول الخليجية والعربية والعديد من دول العالم أيضاً.

وعليه فإن تأثير العوامل الاقتصادية على السياسة الخارجية، تبدو واضحة من خلال الحرب العراقية – الإيرانية التي كلفت العراق حوالي (١٠٠ مليار) دولار جعلت العراق مثقلاً بالديون، كما زادت مشاكل العراق الاقتصادية بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق (١٩٩٠م) حتى الغزو الأمريكي له عام(٢٠٠٣م)، والذي معه ازدادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً وصعوبة حتى وقتنا الحاضر وأصبح العراق اليوم يعاني من أزمات اقتصادية نتيجة الجماعات المسلحة (داعش) والتقاتل داخله.

ونتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية للعراق التي أثرت بشكل مباشر وفعال في السياسة الخارجية للعراق جعلته ينتهج سياسة خارجية موجهة نحو تطوير الاقتصاد العراقي، خاصة مع دول الخليج العربي، من خلال السعي لجلب الاستثمارات والمشاريع، وجذب رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في العراق، وغير ذلك من أوجه التعاون الاقتصادي، حيث كان للعامل الاقتصادي أثر واضح في العلاقات بين الطرفين من حيث التقارب أو التباعد.

المبحث الثاني

العوامل المتغيرة المؤثرة في سياسة مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق

بعد أن اســتعرضــنا العوامل الدائمة والمؤثرة في العلاقات بين الطرفين، فإن ذلك يقودنا كذلك إلى البحث في العوامل المتغيرة المؤثرة في السـياسـة بين الطرفين، والتي تتمثل على النحو الآتي:

المطلب الأول

الرأي العام في الدولة ونظامها

هناك دور كبير يؤديه الرأي العام في عملية صـنع القرار السـياسـي والسـياسـة الخارجية، ويتمثل الرأي العام الذي يؤثر في السـياسـة الخارجية اتجاهات أفراد الشـعب وآرائهم نحو مشـكلة ما، والموضـوعات المختلف عليها، والتي تحتاج لمعالجة من خلال اتخاذ قرار لمعالجتها، فغالبية أراء الشــعب حول قضــية معينة تعتبر هي الرأي العام الذي يؤثر على عملية صــناعة القرار السياسي في السياسة الخارجية (الشبوط، ٢٠١٨، ص ٦٢).

ولأجل أن يكون القرار السـياسـي مقبولاً وناجحاً وشـرعياً يجب مطابقته لآراء ومتطلبات الشــعب؛ لأن صــانع القرار الخارجي لا يسـتطيع أن يتخذ قرارا بمعزل عن آراء أفراد الشــعب، فالقرار السياسي الخارجي كلما ابتعد عن رغبات ومصالح الشعب أصبح نظام الحكم استبدادياً، مما يدفع هذا الأمر بالشـعب إلى الابتعاد عن النظام السـياسـي ومقاطعته، حتى أن هذه القطيعة يمكن أن تؤدي إلى الابتعاد عن النظام السياسي للدولة وربما مقاومته بشتى الطرق والوسائل وبما أن الأنظمة السياسية تستمد شرعيتها من الشعب باعتبار الشعب هو مصدر السلطة فإن ذلك سيعمل على انهيارها(الزيدي، ٢٠١٦، ص ١٥٠) .

لذلك لا تستطيع الأنظمة السياسية تجاهل الرأي العام على الرغم من أنه غير ثابت، وقد يتغير من مدة إلى أخرى، وخصـوصـاً إذا كان نظام الحكم السـائد في الدولة نظاما دسـتوريا مما يعني وجود جماعات ضـغط مؤثرة وأحزاب سـياسـية، فكل ذلك يؤثر بشـكل مباشـر على عملية صنع القرار السياسي، وهذا ما لاحظناه في العراق نتيجة تعدد الأحزاب الدينية والسياسية، والتي أثرت بشـكل كبير في توجهات السـياسـة الخارجية للعراق وبالأخصّ اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي (حسين، ٢٠١٨، ص ٢١٠).

لكن هناك شروطا معينة لا بدّ من توافرها في الرأي العام حتى يؤدي دورة بكل فعالية في التأثير على عملية صنع القرار السياسي، وهذه الشروط هي ما يأتي (غالي & عيسى، ١٩٧٦، ص ٢٩١-٢٩٤):

١. توفر وسائل إعلام صادقة ونزيهة على أوسع نطاق، وألّا يتم استعمالها في خداع وتظليل الشعب، وأن تكفل حرية الرأي والتعبير.
٢. التجانس في البيئة واللغة والجنس لغالبية أفراد المجتمع حتى تتوحد أراؤهم اتجاه القضايا المشتركة.
٣. الإدراك والوعي الزائد لدى المواطنين حتى يتفهموا ويتقبلوا الآراء التي تمس الشؤون العامة.

ومما يدل على دور الرأي العام في التأثير على صنع القرار في السياسة الخارجية ما يحدث في العراق من احتجاجات (٢٠١٩م)، والتي اندلعت في (١ تشرين الأول ٢٠١٩م)، في بغداد وبقية محافظات جنوب العراق احتجاجاً على تردّي الأوضاع الاقتصادية للبلد، وانتشار الفساد الإداري والبطالة. والتنديد بالتدخل في شؤون العراق من قبل الدول المجاورة، فهذا الرأي العام من الطبيعي أنه سيؤثر على السياسة الخارجية للعراق ونهجها في التعامل مع القضايا الدولية وعلاقاتها الدولية والتي بعضها يثير حفيظة الشعب ويثير الرأي العام حولها.

المطلب الثاني

النظام العالمي الجديد

هناك تأثير للنظام العالمي، وبالأخص القوى العظمى في سياسات دول الشرق الأوسط بشكل عام، والعراق بشكل خاص، إذ تتصف السياسة الدولية بالحركة والتغير؛ لأنها بطبيعتها لا تتسم بالثبات الدائم (الإمارة، ٢٠٠٩، ص ٣٨٥)، فهي تتأثر بمعطيات البيئة الدولية مما يعني نسبية الديمومة أو الاستمرارية في أنماط أو تفاعلات وعلاقات السياسة الدولية، والواقع أن التحولات المتتالية التي شهدها العالم خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين تعطي بوادر ظهور ملامح نظام عالمي جديد.

فقد شهدت الساحة الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي نظاما دوليا أحادي القطبية، انفردت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة دون أي منازع من الدول الأخرى، فأصبح النظام الدولي بعد الحرب الباردة نظاما يحكمه قطب واحد يهيمن على منظومة الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية(الزيدي، ٢٠١٦، ص ١٥٥) ، فأدى ذلك إلى حدوث تناقض بين القواعد القانونية الدولية التي تحكم التفاعلات والعلاقات الدولية، وبين توزيع القدرات الشاملة في النظام الدولي، وهذا التناقض أوجد حالة من الفوضى في معالجة المشكلات الدولية جرّاء عدم ملائمة القواعد القانونية لحكم التفاعلات الدولية الجديدة، وهو ما أسفر عن وجود أزمات عدة في النظام الدولي والتي عجزت الشرعية الدولية التقليدية المستمدة من القواعد القانونية التي أوجدها نظام القطبية الثنائية عن حل المشكلات الدولية الجديدة، فدفع ذلك الوضع إلى عدّ ميثاق الأمم

المتحدة غير صـــالح لحكم التفاعلات والعلاقات الدولية الجديدة؛ ولذلك يجب تطويع مبادئه وتكييفها لتلائم الواقع الدولي الجديد(كيسنجر، ٢٠١٥، ص ٥٥) .

أصبحت العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد أكثر تعقيداً وتشابكاً، خاصة أن النظام العالمي يحتكم لنظام الأحادي القطبية الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتعامل مع معطيات البيئة الدولية في إطار يخدم أهدافها ويتلاءم مع اســـتراتيجياتها الدولية، خاصة وأنها تنظر للمتغيرات الدولية من منظور مصالحها دون أخذها في الاعتبار مصالح الدول الأخرى(حوات، ٢٠١٦، ص ٢٥)، فمثلا تنظر إلى أسلوب المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي على أنه عمل إرهابي يهدد مصالحها أو أمنها، في حين لا تنظر بالمنظور نفسه إلى سلوكياتها العدوانية، أو إلى سياسة القتل والتدمير التي تنتهجها إسرائيل ضد العرب في فلسطين المحتلة، إضـــافة إلى أنه في ظل النظام العالمي الجديد تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على مركز القرار في هيئة الأمم المتحدة، ويتضح ذلك من خلال القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي التي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية أيضـــا، والتي تعمل من خلاله على تمرير مواقفها وسلوكياتها في السياسة الدولية تحت غطاء الشرعية الدولية(كيسنجر، ٢٠١٥، ص ٦٥).

فأصـــبح هناك تأثير كبير للأوضـــاع الســـياســـية الدولية على العلاقات بين الدول، إذ أصبحت البيئة الخارجية الدولية تأخذ دوراً هاماً في التأثير على صانع قرار السياسة الخارجية ومدى تنفيذه، ونتيجة التغيرات المتلاحقة أصبح المجتمع الدولي يتكون من عدة تراكيب متناقضة، فأصبح يتكون من دولة قوية مؤثرة تمتلك قدرات ذاتية تستطيع استعمالها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فتكون دول لديها استقلاليه في صنع القرار السياسي الخاص بها، وأخرى صـــغيرة ضـــعيفة التأثير لا تمتلك قدرات اقتصـــادية أو ســـياســـية أو عســـكرية تؤهلها لمواجهة متطلباتها(حوات، ٢٠١٦، ص ٨٥) ، وبالتالي لا تتمتع باستقلاليه في صنع قراراتها في السياسة الخارجية، ونتيجة ذلك أصبحت الدول الكبرى تمارس تأثيرها على عملية صناعة القرار السياسي في الدول الصغيرة باستعمال وسائل الترغيب والترهيب بغية تحقيق مصالحها، ويرجع زيادة تأثير الأوضاع السياسية الدولية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الوقت الحاضر إلى عدة أسباب، نذكر منها(كيسنجر، ٢٠١٥، ص ٤٩-٥٠) :

١. قيام التكتلات العسكرية الاقتصادية: وهذه التكتلات العسكرية تؤثر في صنع القرار داخل الدول الأعضاء في هذه التكتلات؛ لما للقرار من أهمية في مسايرة أهداف ومناهج وأفكار ذلك التكتل، وتظهر قوة تأثير هذه التكتلات على القرار السياسي كلما ضعفت قوى الوضع الداخلي أو ضعف اعتماد الدولة على إمكاناتها الداخلية، وازدياد اعتمادها على الموارد

الخارجية، وينطبق هذا الكلام على جميع أنواع التكتلات، العسكرية منها أو الاقتصادية على حد سواء.

٢. وجود المنظمات الدولية ومنها منظمة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

٣. القانون الدولي هو القانون الذي أصبح يحكم العلاقات القانونية بين الدول، فكثيراً من القرارات السياسية أخذت طابعا دوليا من خلال تأثرها وتأثيرها في العالم الخارجي نتيجة العلاقات الايجابية أو السلبية بين الدول.

وقد أثرت الأحداث التي يشهدها الشرق الأوسط متأثراً بالنظام الدولي الجديد، وتصارع القوى الدولية والإقليمية على وجود نفوذ له في منطقة الشـــرق الأوســـط وبالأخص في منطقة الخليج العربي، إذ أثر ذلك الوضـــع على العلاقات بين الطرفين، وتوجيه ســـياســـتهم الخارجية، نتيجة التجاذبات الدولية والإقليمية التي كان تحت وطأتها العراق بالأخص؛ نظراً لأهميته الاســـتراتيجية في المنطقة (حوات، ٢٠١٦، ص ٥٥).

المطلب الثالث

العامل الأمني

تعرضـــــت دول المنطقة بما فيها العراق ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصـــوص إلى تداعيات أمنية خطيرة، خاصـــة تداعيات الحروب في المنطقة ومنها الحرب العراقية الإيرانية وما بعدها، إذ أدخلت تداعيات تلك الحرب المنطقة في دوامة تهديد وعدم اســـتقرار دائمين، وبما أن العراق ودول مجلس التعاون الخليجي تحوي مخزوناً نفطياً يعادل (٧٥٪) من مجمل الإنتاج العالمي من البترول، كما أن منطقة الخليج العربي تعتبر ممراً مائياً يتم من خلاله تصـــدير (٤٠٪) من إنتاج النفط إلى الدول أمريكا وأوروبا وغيرها من دول العالم مما جعل تلك الدول الكبرى تطمع في السيطرة وبسط نفوذها على منطقة الخليج من خلال تواجد قوات عسكرية لها في المنطقة؛ مبررة ذلك الوجود العسكري من أجل حماية تلك الممرات المائية لتصـــدير النفط، وتفادياً للأخطار الأمنية التي واجهت دول الخليج العربي، فعملت على إنشـــاء مجلس ضـــم دول الخليج العربي تحت مســـمي مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية ترعى وتحفظ أمن الدول الأعضاء فيه لمواجهة تلك المخاطر (سرحان، ٢٠١٧، ص ٨٨)، وقد شكلت هجمات الحادي عشـــر من (أيلول ٢٠٠١م)، نقلة نوعية في تطور ظاهرة الإرهاب وبدت نوعاً جديداً من الإرهاب أكثر من كونها شـــكلاً من أشـــكال الإرهاب التقليدي القديم، وقد ظهر مفهوم

الإرهاب الجديد في الأدبيات السياسية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث وصفه رجال السياسة على أنه: "يمثل شكلاً متميزاً من أشكال الإرهاب خاصة فيما يتعلق بالاتجاه التصاعدي في عدد وحجم العمليات والآثار التدميرية المترتبة عنه"(صالح، ٢٠١٢، ص ١١) .

ومنذ ذلك الوقت بذلت الجهود الدولية للقضاء على الإرهاب، إذ عدّ الإرهاب والمنظمات الإرهابية عدواً استراتيجياً؛ لذا يجب العمل على تدميره بالقوة والوسائل العسكرية المتوفرة، وضرورة التحالف والتعاون لتحقيق ذلك، حيث تم تبني مكافحة الإرهاب كأساس وهدف رئيسي، وإن تطلب الأمر المخاطرة والتضحية ببعض الأمور المهمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات العامة وحكم القانون، وبغض النظر عن التكاليف المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف (سرحان، ٢٠١٧، ص ٨٨).

وبذلك تشكل إطار الحرب على الإرهاب نتيجة لهجمات (الحادي عشر من أيلول)، وهو إطار كثير التعقيد والتأثير على العلاقات الدولية، وعلى الرغم من التعاون الدولي ونشوء التحالفات الدولية والتحالفات الإقليمية للحرب على الإرهاب، إلا أنه لم يحدث تغييرا هيكلياً على النظام الدولي، ولم تمس منه سوى التفاعلات الأقرب على السطح، إذ كان أبرز هذه التحالفات على المستوى الدولي هو التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة للحرب على الإرهاب، ولا سيما بعد ظهور تنظيمات إرهابية في العراق وسوريا أبرزها (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) (حوات، ٢٠١٦، ص ٨٩) ، إضافة إلى التحالف الإسلامي بقيادة السعودية وعدد كبير من الدول العربية والإسلامية لنفس الهدف والغاية وهو محاربة الإرهاب والجماعات الإرهابية التي ظهرت في العراق وسوريا مما شكل خطراً على أمن المنطقة بأكملها(صالح، ٢٠١٢، ص ٧٧) .

ويمكن النظر إلى أمن الخليج باعتباره أمناً إقليمياً، مرتبطاً ومتضمناً تفاعلات الدول الثماني المتشاطئة على الخليج، وهي دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق، على أن هذا التوصيف الإقليمي للأمن يبقى توصيفاً دراسياً بالدرجة الأولى، فأمن الخليج بات أمناً دولياً بفعل الطاقة النفطية والممرات الاستراتيجية، وقبل ذلك على مستوى وحدة الربط الاستراتيجي، والتداخل الجغرافي الطبيعي والبشري ومعطيات الحضارة والمكون الثقافي المشترك (حوات، ٢٠١٦، ص ٩٩).

فقد مثل العامل الأمني دوراً كبيراً في التأثير على العلاقات بين دول المنطقة، وبالأخص دول مجلس التعاون مع غيرها من الدول، حيث يمثل المعطى الأيديولوجي بعداً بنيوياً في علاقة الخليج بمحيطه العربي، وتبنى على وحدة الخيار الأيديولوجي أو تقاربه أرضاً المصالح والتطلعات المشتركة، وحيث يمثل الأمن شرطاً لصون هذه المصالح والتطلعات، فإن أمن الخليج يغدو بالضرورة قضية عربية، فطبيعة التشكل الجيوسياسي المتنازع عليه للخليج، وعمق الموروث

التاريخي الصـــراعي فيه، والصـــراع الدولي على النفط وغياب الحد الأدنى للتوازن بين وحداته، وانعدام الآليات المؤسسية لحل النزاعات فيه، وضعف مؤسسات المجتمع المدني في داخله، تجعل من أمن الخليج قضية إشكالية بالغة التعقيد(صالح، ٢٠١٢، ص ٨٧) .

فشـكل عامل الأمن دوراً كبيراً في تشـكيل العلاقات تصـاعدياً وتنازلياً بين دول المنطقة، وبالأخص بين دول المجلس الســـت والعراق وإيران، حيث أنه كان لحرب الخليج الثانية والغزو الأمريكي للعراق تأثيرهما الواضح في تأسيس بنية الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج (رجب، ٢٠٠٥، ص ٣١).

فعقب حرب الخليج الثانية جاءت الترتيبات الأمنية الخليجية أمريكية بصفة أساسية، فقد انجذبت دول مجلس التعاون بشـــدة نحو الولايات المتحدة الأمريكيو، وقبلت أن تدخل معها في تحالف عسكري صريح وواضح، وقبلت بالنظام الأمني الذي عرضته الولايات المتحدة للخليج بما فيه اتفاقيات أمنية وبرامج تسليح، ووفق هذه البنية فقد اتخذ الوجود العسكري الأجنبي والأمريكي بعد حرب الخليج الثانية أبعاداً جديدة، ويعود فشل الترتيبات الأمنية التي سادت بعد حرب الخليج الثانية إلى كونها استبعدت قوى إقليمية مهمة (العراق وإيران) من معادلة الأمن في الخليج، بل أن هذه القوى تعرضـت لسـياسـة الاحتواء من جانب الولايات المتحدة، وتم فرض عقوبات اقتصـادية وسياسية عليها، وأوكلت لدول المجلس بعض المهمات في تنفيذ هذه السياسة، الأمر الذي جعل المنطقة تعيش في حالة قلق وعدم استقرار دائمين(صالح، ٢٠١٢، ص ١٠٠) .

الخاتمة

يتضح من خلال ما سبق أن العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ليست مجرد انعكاس لتاريخ أو مصالح آنية، بل هي نتاج منظومة معقدة من العوامل الدائمة والمتغيرة. فالعوامل الجيواستراتيجية مثل الموقع الجغرافي والعامل السكاني والديني، تشكل أساسًا ثابتًا في تحديد مواقف دول الخليج من العراق، بينما تسهم المتغيرات الدولية والإقليمية، كالرأي العام والتحالفات الأمنية والنظام العالمي الجديد، في إعادة تشكيل تلك المواقف وتوجيه السياسات بشكل مرن يتلاءم مع متطلبات المرحلة.

وقد كانت الأحداث المفصلية في العراق، لا سيما منذ عام ٢٠٠٣، كفيلة بتغيير كثير من المعادلات السياسية، خاصة مع تصاعد النزعة الطائفية وتنامي دور القوى الخارجية، وهو ما دفع دول الخليج إلى انتهاج سياسات حذرة ومتوازنة تجاه العراق، تراعي مصالحها الأمنية والاقتصادية. كما أن استمرار التحديات الأمنية في المنطقة، وتغير ملامح النظام الدولي، سيظلان عاملين حاسمين في

صياغة مستقبل العلاقات الخليجية العراقية، وهو ما يستدعي تعزيز الحوار الإقليمي والمبادرات المشتركة التي تضمن الاستقرار والتكامل بين دول المنطقة.

مصادر البحث

الأسدي، تمارا كاظم. (٢٠١٥). السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٤. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

إسماعيل، محمد صادق. (٢٠١٠). مجلس التعاون الخليجي في الميزان. دار العلوم للنشر والتوزيع.

آلموند، جابرييل إيه. (١٩٩٨). السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية (ترجمة هشام عبد الله). عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.

الإمارة، لمى مضر. (٢٠٠٩). الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

اونتراوزلر. (٢٠١٦). تنمية وإعادة الاقتصاد العراقي. بغداد: مركز العراق للأبحاث، دار الحوراء للتجارة والنشر.

باركي، هنري ج. (٢٠١٦). العراق وجيرانه: تركيا والعراق أخطار وإمكانات الجوار. واشنطن: معهد السلام الأمريكي.

جلود، ميثاق خيرالله. (٢٠٠٩). العلاقات العراقية–الخليجية .نشرة تحليلات استراتيجية، 3. 44,

حاتم، لطفي. (٢٠٠٧). الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية. الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

الحسن، يوسف. (٢٠٠٥). البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حسين، حيدر علي. (٢٠١٨). مستقبل السياسة الخارجية العراقية. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

حسين، خليل. (٢٠١٩). النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية الجديدة. بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع.

حوات، محمد علي. (٢٠١٦). العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير. القاهرة: مكتبة مدبولي.

دال، روبرت. (٢٠١٠). الديمقراطية ونقادها (ترجمة نمير عباس مظفر). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات.

رجب، يحيى. (٢٠٠٥). الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر. الكويت: مكتبة دار العروبة.

زايد، أحمد. (٢٠١١). التوترات المذهبية في مجتمعات ما بعد الثورات العربية .مجلة السياسة الدولية

الزبيدي، علي طارق. (٢٠١٨). دور التعاون الدولي في إدارة الأزمات الأمنية والاقتصادية في العراق ٢٠١٤–٢٠١٨ .مؤتمر الإدارة العراقية في مواجهة الإرهاب والتطرف، جامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد.

الزيدي، مفيد. (٢٠١٦). العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠١٤ .مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 16, 211.

سرحان، محمد علي. (٢٠١٧). الوجود الأجنبي في الخليج. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الشبوط، محمد. (٢٠١٨). مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

شلاش، سعدون، &عبد الحسين، حميدة. (٢٠١٧). تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية الكويتية .مجلة أوروك، 10(1), 14.

صاغية، حازم. (١٩٨٩). صراع السلام والبترول في إيران (الطبعة الخامسة). بيروت: دار الطليعة.

صالح، غانم محمد، &الكبيسي، خليل فضيل محمد. (١٩٨٤). الخليج العربي. بغداد: كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد.

صالح، مهدي يسري. (٢٠١٢). السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

صبار، محمد رشيد. (٢٠١٦). الطائفية وأثرها في مستقبل الهوية الوطنية العراقية .دراسات دولية، 14, 230.

الصفار، حسن بن موسى. (٢٠٠٩). الطائفية بين السياسة والدين. بيروت: المركز الثقافي العربي.

الطائي، نزار مهدي. (٢٠٠٩). الاتجاه نحو الدين .حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، 12(77), 18.

عبيد، علي نايف. (٢٠٠٧). دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥. دبي: مركز الخليج للأبحاث.

العبيدي، محمد عبد الرحمن يونس. (٢٠١٥). الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية-الخليجية في المجال الاقتصادي . مجلة دراسات إقليمية، 6(19), 238.

العجمي، ظافر محمد. (٢٠٠٦). أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عمران، عبد المعطي أحمد. (١٩٩٨). الأهمية السياسية للموقع الجغرافي مع التطبيق على المملكة العربية السعودية .مجلة الدبلوماسي، 5, 100.

عيسى، محمود خير، &غالي، بطرس. (١٩٧٦). المدخل في علم السياسة (الطبعة الخامسة). القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.

غازي، حسين فيصل. (١٩٩٩). المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي .مجلة المستقبل العربي، 58, 244.

غليون، برهان. (٢٠٠٤). الدين نقد السياسة: الدولة والدين. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

كيسنجر، هنري. (٢٠١٥). النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ (ترجمة فاضل جتكر). بيروت: دار الكتاب العربي.

مجيد، إياد عبد الكريم. (٢٠١٢). العلاقات العراقية – العربية ١٩٩٠-٢٠٠٩ وآفاقها المستقبلية .مجلة السياسة الدولية، 12, 133.

محبوب، عبد الحفيظ عبد الرحيم. (٢٠١٥). واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب. بيروت: مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث.

مرهون، زيد عبد الجليل. (١٩٩٥). العلاقات الخليجية-العراقية: بنية الوزن الجيوبوليتيكي .مركز الدراسات الاستراتيجية، 47, 85.

نواف، إبراهيم ناظم. (٢٠١٦). ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وآثارها في الاستقرار السياسي .دراسات دولية، 63، ١٥٨-١٥٩.

ياسين، حشوف. (٢٠١٧). إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية .

أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة.

References

• Al-Asadi, Tamara Kazem. (2015). Iraqi Foreign Policy after 2003 until 2014. Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies.

• Ismail, Mohammed Sadiq. (2010). The Gulf Cooperation Council in the Balance. Dar Al-Uloom for Publishing and Distribution.

• Almond, Gabriel A. (1998). Comparative Politics Today: A World View (trans. Hisham Abdullah). Amman: Al-Ahliya Publishing and Distribution.

• Al-Imarah, Lama Mudhar. (2009). The Russian Strategy after the Cold War and its Implications on the Arab Region. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

• Unterwurzacher. (2016). Development and Reconstruction of the Iraqi Economy. Baghdad: Iraq Research Center, Al-Hawraa Publishing.

• Barkey, Henri J. (2016). Iraq and Its Neighbors: Turkey and Iraq – Risks and Opportunities of Proximity. Washington: United States Institute of Peace.

• Jalloud, Mithaq Khairallah. (2009). Iraqi-Gulf Relations. Strategic Analysis Bulletin, 44, 3.

• Hatim, Lutfi. (2007). The American Occupation of Iraq and the Collapse of the Iraqi State. Denmark: Arab Open Academy in Denmark.

• Al-Hassan, Youssef. (2005). The Religious Dimension in American Policy Toward the Arab-Zionist Conflict. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

• Hussein, Haider Ali. (2018). The Future of Iraqi Foreign Policy. Berlin: Arab Democratic Center.

• Hussein, Khalil. (2019). The New World Order and New International Changes. Beirut: Al-Manhal Lebanese Publishing.

• Hawat, Mohammed Ali. (2016). Arabs and America: From the Middle East Initiative to the Greater Middle East. Cairo: Madbouly Bookstore.

• Dahl, Robert. (2010). Democracy and Its Critics (trans. Namir Abbas Muzafar). Beirut: Arab Institution for Studies.

• Rajab, Yahya. (2005). The Arabian Gulf and the Contemporary International Conflict. Kuwait: Dar Al-Urouba Library.

• Zayed, Ahmed. (2011). Sectarian Tensions in Post-Arab Spring Societies. Al-Siyassa Al-Dawliya Journal.

• Al-Zubaidi, Ali Tariq. (2018). The Role of International Cooperation in Managing Security and Economic Crises in Iraq 2014-2018. Conference on Iraqi Administration Facing Terrorism and Extremism, Al-Iraqiya University, College of

Administration and Economics.

• Al-Zaidi, Mufid. (2016). Relations between Iraq and GCC States after 2014. Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, 16, 211.

• Sarhan, Mohammed Ali. (2017). Foreign Presence in the Gulf. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

• Al-Shubbut, Mohammed. (2018). The Stages of the Development of Iraqi Foreign Policy. Berlin: Arab Democratic Center.

• Shalash, Saadoun & Abdul-Hussein, Hamida. (2017). A Geo-Political Analysis of Iraqi-Kuwaiti Relations. Uruk Journal, 10(1), 14.

• Saghieh, Hazem. (1989). The Conflict of Peace and Oil in Iran (5th ed.). Beirut: Dar Al-Tali'a.

• Salih, Ghanem Mohammed & Al-Kubaisi, Khalil Fadhil Mohammed. (1984). The Arabian Gulf. Baghdad: College of Law and Politics, University of Baghdad.

• Salih, Mahdi Yasri. (2012). Saudi Foreign Policy and the Arab Region since the End of the Cold War. Amman: Majdalawi Publishing and Distribution.

• Sabbar, Mohammed Rashid. (2016). Sectarianism and its Impact on the Future of Iraqi National Identity. International Studies, 14, 230.

• Al-Saffar, Hassan bin Mousa. (2009). Sectarianism Between Politics and Religion. Beirut: Arab Cultural Center.

• Al-Taie, Nizar Mahdi. (2009). The Turn Toward Religion. Annals of the College of Arts, Kuwait University, 12(77), 18.

• Ubaid, Ali Naif. (2007). GCC States in a Changing World: A Study of Internal Developments and External Relations 1990-2005. Dubai: Gulf Research Center.

• Al-Ubaidi, Mohammed Abdulrahman Younis. (2015). Future Prospects of Iraqi-Gulf Economic Relations. Journal of Regional Studies, 6(19), 238.

• Al-Ajmi, Dhafer Mohammed. (2006). Arabian Gulf Security: Development and Challenges from a Regional and International Relations Perspective. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

• Omran, Abdul-Mu'ti Ahmed. (1998). The Political Importance of Geographical Location with Application to Saudi Arabia. Al-Diplomasi Journal, 5, 100.

• Isa, Mahmoud Khair & Ghali, Boutros. (1976). Introduction to Political Science (5th ed.). Cairo: Al-Ahram Commercial Press.

• Ghazi, Hussein Faisal. (1999). The European Geostrategic Perspective Toward the Arabian Gulf. Arab Future Journal, 244, 58.

• Ghalyoun, Burhan. (2004). Religion as a Critique of Politics: State and Religion. Casablanca: Arab Cultural Center.

• Kissinger, Henry. (2015). World Order: Reflections on the Character of Nations and the Course of History (trans. Fadel Jatkar). Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.

• Majid, Iyad Abdul-Karim. (2012). Iraqi-Arab Relations 1990–2009 and Future Prospects. Al-Siyassa Al-Dawliya Journal, 12, 133.

• Mahboub, Abdul-Hafiz Abdul-Rahim. (2015). A New Geopolitical Reality in the Middle East Fueled by Conflict and Terrorism. Beirut: East Future Center for Studies and Research.

• Marhoon, Zaid Abdul-Jalil. (1995). Gulf-Iraq Relations: The Structure of Geopolitical Weight. Center for Strategic Studies, 47, 85.

• Nawaf, Ibrahim Nazem. (2016). The Phenomenon of Violence and Sectarian Polarization in Iraq after 2003 and Its Impact on Political Stability. International Studies, 63, 158–159.

• Yassin, Hashouf. (2017). The Security Dilemma in the Gulf Region between Regional Policies and International Strategies. PhD Dissertation, University of Mohamed Khider Biskra, Algeria.